

قواعد الاحكام

[473] الحج بما حصل من المضاربة كمل من رأس المال، فيدخلها الدور، فإذا كانت التركة ثلاثين وكل من اجرة المثل والوصية عشرة اخرج من الاصل شئ هو تنمة الاجرة يبقى ثلاثون إلا شيئاً، ثلثها عشرة إلا ثلث شئ، فللموصى له خمسة إلا سدس شئ، وكذا الحج (1)، فإذا ضم إليه الشئ صار للحج خمسة وخمسة أسداس شئ تعدل عشرة، فالشئ ستة، فللموصى له أربعة. المطلوب الثالث: في الاحكام المتعلقة بالحساب وفيه بحثان: الاول: فيما خلا عن الاستثناء: وفيه مقامان: الاول: إذا كان الموصى له واحداً إذا أوصى له بمثل نصيب أحد ورثته وأطلق: فان تساوا فله مثل نصيب أحدهم مزاداً على الفريضة، ويجعل كواحد منهم زاد فيهم، وان تفاضلوا فله مثل نصيب أقلهم ميراثاً يزداد على فريضتهم. وان أوصى بمثل نصيب واحد معين فله مثل نصيبه مزاداً على الفريضة، فان زاد على الثلث ولم يجر الورثة اعطي الثلث، فلو كان له ابن أو بنت فأوصى بمثل نصيبه: فان أجاز فله نصف التركة، وان رد فله الثلث، وسواء (2) كان الموصى له أحد الورثة أو أجنبياً.

_____ (1) في (ش): " للحج ". (2) في (أ، ش): "

سواء " بدون واو. _____